الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة
الجلسة الثانية عشرة
المعقودة يوم الثلاثاء
١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

الرئيس: السيد ميكوك (بربادوس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٤ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات: تقرير لجنة المؤتمرات (تابع)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ (تابع)
كفاية التسهيلات المقدمة لمؤتمرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا.

UN LIBRARY
OCT 29 1984
UN/A COLLECTION

Distr. GENERAL
A/C.5/39/SR.12
25 October 1984
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية:
Chief, Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

84-56732

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥

البند ١١٤ من جدول الاعمال : خطة المؤتمرات : تقرير لجنة المؤتمرات (تابع) (A/39/32)

١- السيد مايتكسه (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) : قال ان مشروع الجدول الزمني المنقح للمؤتمرات لعام ١٩٨٥ يعكس الاتجاه المستمر لعقد الاجتماعات بعيدا عن المواقع الثابتة لمؤتمرات الأمم المتحدة وأن وفده يشارك وكيل الأمين العام لشؤون المؤتمرات والمهام الخاصة رأيه بأن هناك حدودا لقدرة الادارة على تنظيم الكثير من هذه الاجتماعات خلال فترة معينة . واذ يؤيد وفده مشروع القرار الف كما ورد في تقرير لجنة المؤتمرات، فانه يحث على الالتزام المستمر بالمبدأ الذى تنطوى عليه الفقرة ٤ من منطوق القرار ويفترض أن الاقتراح الوارد في الفقرة ٥ من منطوق القرار لن ينفذ فحسب في اطار موارد متفق عليها بل انه سيؤدى ايضا الى وفورات .

٢- وأعرب المتحدث عن اعجابه بالتوازن الذى ينطوى عليه مشروع القرار باء، الذى أخذ في الاعتبار بشكل مناسب وجهات النظر المعرب عنها في الدورة الثامنة والثلاثين، ثم قال ان الفقرة ٣ من منطوق القرار يجب ألا تؤدى بأى حال الى حد سلطة واختصاص الهيئات الفرعية من تنظيم دوراتها . وفيما يتعلق بالفقرة ٤ من منطوق القرار، فان لكل رئيس من رؤساء اللجان الفرعية مسؤولية خاصة بالنسبة لتنظيم أعماله وبالتالي بالنسبة للاستخدام الرشيد لموارد خدمة المؤتمرات .

٣- وأعرب أيضا عن تأييده لمشروع القرار جيم، ثم قال انه يؤيد وجهة النظر القائلة بأن المبادئ الأساسية الواردة في قرار الجمعية العامة ٣١/١٤٠ ما زالت هي الجزء الوحيد الهام من التشريع الذى يحكم نطاق أنشطة الأمم المتحدة وتواترها ولذلك فانها تبرر القيام بمزيد من الدراسة الدقيقة .

٤- وقال أيضا ان كلا من النهج المتبع في مشروع القرار دال وأحكامه التفصيلية سليم . وفيما يتعلق بالشكل المختصر المقترح للمحضر الموجز، فان وفده يشارك اللجنة وجهة نظرها بأنه لا ينبغي التضحية بالجوهر من أجل الايجاز وانه لا بد من ممارسة الحرص الشديد في هذا الصدد، كما يؤيد بشدة التدابير المقترحة في الفقرة ٣ من منطوق القرار واعتزام وكيل الامين العام اصدار تعليمات مناسبة لكفالة اتباع نهج محسّن ازاء المشاكل التي عولجت في هذه الفقرة .

٥- السيد زهيد (المغرب) : قال انه يلاحظ أن نوع الممارسة الوارد بيانها في الجملة الاولى من الفقرة ٥ من تقرير لجنة المؤتمرات يوهن من الاستخدام الرشيد والفعّال لموارد خدمة المؤتمرات . ولذلك فان وفده يؤيد قرار اللجنة بتذكير الاجهزة التي ترغب في اعادة

(السيد زهيد ، المغرب)

جدولة دوراتها بأنه ينبغي لها أن تتقدم بتوصية في هذا الشأن في تقاريرها التي تعرض على الجمعية العامة . وأضاف انه يود ، مع ذلك، أن يعرف ما هو الشكل الذي أخذه هذا التذكير واذا كان قد نتج عنه ردود فعل من الاجهزة المعنية أم لا .

٦- واستدرك قائلا انه فيما يتعلق بخطة المؤتمرات، فان اللجنة، على الرغم من كل ما بذلته من جهود ، كانت عاجزة عن الوفاء بولايتها في اطار القرار ٣٢/٣٨ جيم، وأن وفده في وسعه أن يوافق على تجديد هذه الولاية على أمل أن يزيد ذلك من فعالية شؤون المؤتمرات .

٧- وأضاف أن تقليص الدورات أو عقدها كل سنتين قد اقترح كوسيلة للمحافظة على المستوى الحالي لأنشطة هيئات الأمم المتحدة على الرغم من انخفاض الموارد بشكل مستمر. وقد أصبح الاستخدام الكامل لموارد خدمة المؤتمرات ضرورة متزايدة الأهمية . ولذلك فان وفده يؤيد دعوة اللجنة للهيئات التي استخدمت ما يقل عن ٧٥ في المائة من موارد خدمة المؤتمرات للتشاور معها بشأن امكانية تخفيض مخصصاتها . وأعرب عن أسفه لملاحظة أن الكثير من الهيئات لم تستجب لمبادرة اللجنة وأن اللجنة أجبرت الى اللجوء الى ما يمكن أن يوصف بأنه نهج أقل ديمقراطية، لكنه رحّب بأن الهيئات التي استجابت تعتبر الآن اكثر ادراكا ، فيما يبدو، لحدود المشكلة وأنها على استعداد للاسهام في حلّها . وقال انه ينبغي للجنة أن تواصل حوارها مع هيئات الأمم المتحدة بهدف القضاء على هذا التبديد أو الحد منه على الاقل .

٨- ومضى يقول ان تعدد الوثائق يؤدي الى نتيجة عكسية، وأن وفده يؤيد جهود اللجنة لعكس هذا الاتجاه . وسوف تساعد هذه الجهود ، بين امور اخرى ، على ضمان توزيع الوثائق في موعدها . وفي هذا الصدد يكرر وفده تأييده للاحكام ذات الصلة في قرار الجمعية العامة ٣٢/٣٨ هاء . وتنفيذا لهذا القرار، نظرت لجنة المؤتمرات ، بين جملة امور، في امكانية وضع شكل مختصر للمحضر الموجز . وقد اختلفت الآراء اختلافا كبيرا حول هذه المسألة، ولكن الافكار التي طرحت كانت بناءة وتستحق مزيدا من الدراسة . وعلى أساس الردود التي وردت من الهيئات المختلفة المعنية، قد تنظر اللجنة في هذه المسألة بصورة أكثر تفصيلا . وفيما يتعلق بحالات التأخر في اصدار وثائق الامم المتحدة، قال ان هذه المشكلة لا يمكن حلها الا من خلال الجهود المشتركة للأمانة ولجنة المؤتمرات وجميع الدول الاعضاء .

٩- السيد ياكوفنكو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال ان وفده يمكن، بصفة عامة، أن يؤيد مشاريع القرارات الواردة في تقرير لجنة المؤتمرات . وأضاف انه بينما بذلت اللجنة جهودا جادة لترشيد أنشطة خدمة المؤتمرات، الا انها لم تفعل حتى الآن

(السيد ياكوفنكو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ما فيه الكفاية لانجاز مهمتها ، وهي وقف الزيادة في موارد الميزانية المخصصة لخدمة المؤتمرات . وقد صاغت عددا من التوصيات المفيدة التي يمكن أن يؤدى التقيد التام بها الى زيادة فعالية هذه الأنشطة ، ولكنها يجب أن تركز الآن على ضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة الحالية . وقال ان الحاجة الى تحسين كفاءة الامم المتحدة يجب ان تحفز اللجنة الى صياغة توصيات لترشيد انشطة خدمة المؤتمرات وزيادة فعالية تكاليفها ، ومن هذه الزاوية ينبغي ايلاء الاعتبار لفكرة توحيد موارد خدمة المؤتمرات في فيينا .

١٠ - ومضى يقول ان توصيات اللجنة بشأن ايجاد علاقة مباشرة بين الموارد المخصصة لهيئات الامم المتحدة واستخدامها على نحو فعّال توصيات قيّمة . وفي الوقت نفسه هناك حاجة الى المرونة والى مراعاة الطبيعة الخاصة للعمل الذى تقوم به أجهزة بذاتها .

١١ - وفيما يتعلق بتقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن السياسة العامة والممارسة المتبعة في مجال المنشورات في منظومة الامم المتحدة (A/39/239) ، قال ان الوحدة لاحظت أن وثائق المحاسبة الاحصائية التي استند اليها المفتشون في عملهم جعلت من المتعذر تحديد أى الموارد ينفق على انشطة النشر بصورة دقيقة . ويبين التقرير ايضا انه لا يوجد داخل منظومة الامم المتحدة نظام موحد ودقيق للمحاسبة فيما يتعلق بأنشطة المنشورات . وقال ان الوقت قد حان للنظر في هذه المسألة بشيء من التفصيل وادخال نظام موحد للمؤشرات والاحصاءات يمكن أن ييسر النظر في هذه المشكلة ويؤدى الى مزيد من الترشيد لمصروفات النشر .

١٢ - وأخيرا قال ان وفده يأمل ألا تتجاوز نفقات الاجتماعات والمؤتمرات في عام ١٩٨٥ الموارد التي ووفق عليها .

١٣ - السيد تاكاسو (اليابان) : لاحظ أن تعدد المؤتمرات والاجتماعات يفرض عبئا متزايدا على الدول الاعضاء اذا ارادت ان تشارك مشاركة كاملة في هذه الاجتماعات وألا تبدد الموارد القيّمة لخدمة المؤتمرات . ولهذا ينبغي الابقاء على عدد المؤتمرات ومدتها عند مستوى معقول . ولتحقيق هذه الغاية سعت لجنة المؤتمرات الى تقليص مدد دورات اجهزة الامم المتحدة او عقدها كل سنتين ، ولكنها تركت القرارات بشأن هذه المسائل الى الاجهزة المعنية ، ونتيجة لذلك كان التقدم الذى تحقق حتى الآن بطيئا . وبينما أصبحت كثير من اجهزة الامم المتحدة اكثر ادراكا للحاجة الى مزيد من الاستخدام الكفء لموارد خدمة المؤتمرات ، فانه يلزم بذل جهد متصل من جانب اللجنة قبل ظهور أى تحسن . وأضاف ان وفده يؤيد بشدة مشروع القرار باء ، ولا سيما الاقتراح بأن يكون موظفي الاجهزة الفرعية مسؤولين عن استخدام موارد خدمات المؤتمرات استخداما رشيدا . وفي هذا الصدد سوف تقوم أمانات هذه الاجهزة بدور هام في صياغة الخطط العملية لتنظيم اعمالها بصورة رشيدة .

(السيد تاكاسو، اليابـــان)

١٤- وفيما يتعلق بخطة المؤتمرات، قال ان وفده يوافق على وجود مبررات قوية للاحكـــام الحالية المختلفة التي تنظم ادارة خدمة المؤتمرات . ولهذا يجب ان يوجه الجانب الرئيسي من الجهود المقبلة نحو ضمان تنفيذ القواعد الحالية بدلا من وضع قواعد جديدة . واضـــاف ان ترتيبات البلد المضيف تعد من أهم القواعد الاساسية وأن أى محاولة للخروج عنها ينبغي تجنبها بصورة قاطعة . وقال ان وفده يوافق على ضرورة اجراء دراسة متعمقة لجميع الاحكـــام الحالية قبل اعداد توصيات نهائية .

١٥- ومضى يقول انه بينما احرز بعض التقدم نحو مراقبة الوثائق والحد منها ، ينبغـــــي توجيه الجهود في المستقبل نحو الاجهزة التي لا تزال تصدر تقارير مطولة بصورة مفرطـــة . غير ان وفده يبدى اهتماما رئيسيا بتأخير صدور الوثائق ، مما يجعل من الصعب على الوفـود ايلاء ها الاهتمام الكافي ، وهي حالة تعوق سير المداولات الحكومية والحكومية الدوليـــة . وقال ان وفده يشك في ان السبب الرئيسي في التأخير هو تقديم الوثائق في وقت متأخر الـى ادارة شؤون المؤتمرات . وليس عدم قدرة تلك الادارة على تجهيز هذه الوثائق . ولهـــذا فان وفده يؤيد تماما توصية اللجنة الواردة في مشروع القرار دال .

١٦- وأضاف ان وفده يؤيد تأييدا كاملا الاتجاه المقترح لعمل اللجنة في المستقبل ، بحيث تركز هذه اللجنة على رصد الاحكام والمبادئ التوجيهية التي تنظم خدمة المؤتمرات والوثائق . ويؤيد وفده ايضا الاقتراح الذى يقضي بأن تتناوب اللجنة النظر في مجالي عملها الرئيسيين كل عام . ويأمل وفده أن تولي اللجنة اهتماما فوريـا لتأخر اصدار الوثائق في العام القادم ، ويرى أن اللجنة قد تستفيد من عقد دورة رئيسية واحدة فقط كل عام .

البند ١٠٩ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ (تابع)

كفاية مرافق المؤتمرات للجنة الاقتصادية لافريقيا في اديس ابابا

(A/39/7/Add.2 ؛ A/C.5/38/82 ؛ A/C.5/39/8) .

١٧ - السيد سيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : أشار في معرض تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية الثالث عن كفاية مرافق المؤتمرات للجنة الاقتصادية لافريقيا في اديس أبابا (A/39/7/Add.2) الى ان الجمعية العامة كانت قد رجت في قرارها ١٧٦/٣٦ من الأمين العام أن يدرس كفاية مرافق المؤتمرات للجنة الاقتصادية لافريقيا في اديس ابابا ، وانها اذنت في دورتها السابعة والثلاثين باجراء الدراسات المعمارية والهندسية الضرورية . وقد وردت نتائج الدراسة الهندسية في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/C.5/38/82 والمستكمل في الوثيقة A/C.5/39/8 .

١٨ - ومضى قائلا ان اللجنة الاستشارية قد أخذت ايضا في الاعتبار ، في معرض النظر في الوثائق المذكورة أعلاه في دوراتها المعقودة في عام ١٩٨٤ ، المعلومات والتوصيات المتوافرة في وثائق أخرى ذات صلة ، بما في ذلك تلك المشار اليها في الفقرة ١ من آخر تقرير لها . كما نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية باسهاب في مقترحات الأمين العام الموجزة في الفقرات من ٤ الى ١٥ من آخر تقرير لها ، كما تبادلت الآراء مع ممثلي الأمين العام واللجنة الاقتصادية لافريقيا والشركة التي وضعت تقرير التصميم النظري .

١٩ - وأضاف قائلا ان اللجنة الاستشارية واجهت صعوبات هائلة نتيجة لعوامل متنوعة ، أولها كون المشروع الموصوف في الوثيقة A/C.5/38/82 يختلف من بضع نواح عن ذلك المرسل الى اللجنة والجمعية العامة في الدورة السابعة والثلاثين . وقد وجهت اللجنة الاستشارية ايضا انتباها كبيرا لعامل التوسع المقترح للغرف الجديدة للمؤتمرات ، وحاولت ان تستخلص من أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومن ممثلي الأمين العام في نيويورك مبرر ذلك العامل واشارة ما الى توقيت تنفيذه . أما الاشارة في الفقرة ٢٥ من الوثيقة A/C.5/38/82 الى ملاحظات وحدة التفتيش المشتركة بشأن الحاجة الى اضفاء المرونة على تصميم المباني الجديدة ، فلم تجب عن السؤال المتعلق بما اذا كانت هذه المرونة تنطبق بالقدر نفسه على المباني الجديدة للمكاتب والمؤتمرات . أما المرونة المتعلقة بمباني المكاتب فتفترض مسبقا وجود زيادة في الاحتياجات من الموظفين وغير ذلك من احتياجات المكاتب . أما في حالة مباني المؤتمرات ، مثل المبنى المقترح للجنة الاقتصادية لافريقيا ، فان المرونة تعني ضمنا زيادة في عضوية اللجنة الاقتصادية لافريقيا في المستقبل . واذا لم يكن من المتوخى حصول أية زيادة مهمة في العضوية تعيّن ايجاد تبرير آخر لعامل التوسع . أما الاشارة في الفقرة نفسها الى امكانية عقد مؤتمر رئيسي للأمم المتحدة في أديس ابابا ، والقول في الفقرة ٥٤ من الوثيقة نفسها بأن المقصود بعامل التوسع هو تلبية احتياجات اللجنة الاقتصادية لافريقيا المتوسطة الأجل والطويلة الأجل فقد ضاف من الصعوبات التي تواجهها اللجنة الاستشارية وأثار مسائل لم تعالج في تقرير الأمين العام . ووجه خاص ،

ليس واضحا ما اذا كان يقترح تعيين اللجنة الاقتصادية لافريقيا كمركز مؤتمرات للأمـــــم المتحدة شبيه بغيره من هذه المراكز ، وفي هذه الحالة فان من المشكوك فيه أن يكـــون الأمر متروكا للجنة الاستشارية للبت في هذه الوظيفة . وعلاوة على ذلك ، ابلغ ممثل للأمين العام اللجنة الاستشارية بأن عقد مؤتمر هام للأمم المتحدة من شأنه أن يتطلب حدا أدنـى من ثلاث غرف مؤتمرات تتسع كل منها لجلوس ٢٠٠ مندوب يجلسون الى مناضد . أما مرافـق المؤتمرات المقترحة في تقرير الأمين العام فليست بهذه السعة .

٢٠ - وأردف قائلا ان اللجنة الاستشارية درست الاحصاءات المتعلقة بعدد الاجتماعات التي تعقدها اللجنة الاقتصادية لافريقيا في أديس ابابا وخارجها ، كما نظرت في عـــدد الاجتماعات التي سوف تعقد في المقر الاقليمي بعد انشاء مرافق المؤتمرات الجديـــــدة ، وعنيت بضمان استخدام المرافق الجديدة استخداما تاما . وكان لزيارة اللجنة الاستشاريـة الى اديس ابابا دور فعال في اقناعها بأن قاعة افريقيا كثيرا ما تكون مزدحمة وان مرافـــق المؤتمرات الأخرى دون المستوى .

٢١ - وأضاف ان اللجنة الاستشارية قبلت مقترحات الأمين العام آخذة في الاعتبار جميع المعلومات الموجودة لديها ، الا انها تعتقد بأنه لا توجد هناك أية حاجة الى ادخـال عامل توسع بالنسبة لغرف المؤتمرات الصغيرة وانه ينبغي تأجيل اتخاذ أى قرار بشـــــأن تعديل قاعة افريقيا . وأسباب هذه التوصيات هى ان غرف المؤتمرات الصغيرة لم يكـــــن المقصد منها قط استيعاب عضوية اللجنة الاقتصادية لافريقيا بأسرها وجميع المشاركيـــن الآخرين اللذين يدعون عادة الى اجتماعات اللجنة الاقتصادية لافريقيا . ولن يبدأ العمل فى توسيع قاعة افريقيا قبل انجاز انشاء المرافق الأخرى . وينبغى اجراء مزيـــد مـــن المشاورات لتحديد مدى تعديل القاعة مع الأخذ فى الاعتبار للمستوى الذى سيلعبه برنامج المؤتمرات بعد انجاز غرف المؤتمرات الجديدة .

٢٢ - وتابع قائلا ان توصيات اللجنة الاستشارية لن تقابل بالارتياح من جميع الوفـــود . فتوصياتها المؤيدة لادماج عامل توسع لغرف المؤتمرات المتوسطة والكبيرة الجديدة قـــد يغطي الانطباع بأن المرافق الجديدة تفوق حاجة اللجنة . ومع ذلك لا ينبغى ان يؤخـذ في الاعتبار النطاق الضيق فحسب للاجتماعات التي تعقدها اللجنة الاقتصادية لافريقيا فى اديس ابابا بوجه عام ولكن النطاق الأوسع للاجتماعات الأكبر التى قد تنظمها اللجنـــة الاقتصادية لافريقيا والأمم المتحدة .

٢٣ - وقال ان تقدير الأمين العام البالغ ٦٦ ٢٢٠ ٠٠٠ دولار بأسعار عـــام ١٩٨٤ ، والقائم على افتراض عامل تضخم سنوى مركب يبلغ ٧ر٥ فى المائة ، يؤدى الى تكلفة اجماليـة تقدر بمبلغ ٨٩ ٣٦٠ ٠٠٠ دولار على مدى ست سنوات ونصف السنة . وستتأثر التكاليـــف بالحاجة الى استيراد معظم المواد واليد العاملة المتخصصة .

٢٤ - وذكر ان اللجنة الاستشارية أشارت الى استنتاجات وحدة التفتيش المشتركة الواردة فى تقريرها عن اجراءات تشييد المبانى (A/36/297) . وكانت وحدة التفتيش المشـــتركة قـد

(السيد سيلسي)

استنتجت بأن التجاوزات في تكاليف الانشاء كثيرا ما تنجم عن تقديرات أولية متدنية للغاية ، ومعدلات تضخم أعلى من المتوقع ، وتقلبات في أسعار الصرف ، وتغييرات في المشاريع بعد الموافقة عليها ، وتأخر الأمانة بالاذن ببدء العمل .

٢٥ - وذكر ان اللجنة الاستشارية قد قبلت بمعدل تضخم سنوى يقدر بنسبة ٧ر٥ في المائة ، وتوصلت ، بعد حذف ما اقترح حذفه في تقريرها ، الى تكلفة نهائية تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٥٠١ ٧٣ دولار . ويستند هذا المبلغ المقدر الى مخططات أولية ستتقدم بتفصيل أكبر حالما توافق الجمعية على المشروع .

٢٦ - وتابع قائلا ان الفقرات من ٤٠ الى ٤٥ من تقرير الأمين العام (A/C.5/38/82) والفقرة ٨ من تقرير اللجنة الاستشارية تعالج نوع العقد الذى يتعين استخدامه في المشروع. وقد اطمت اللجنة الاستشارية بأن من الممكن ان ينص في العقد على تكلفة قصوى مضمونة مما يؤدى الى تجنب التجاوزات في التكاليف . ويترتب على المشروع آثار مالية في المستقبل ، كما هو مبين في الفقرتين ٢٨ و ٢٩ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

٢٧ - وأضاف ان اللجنة الاستشارية قلقة ازاء الدور الذى يقوم به كل من اللجنة الاقتصادية لافريقيا والمقر في وضع المشروع والاشراف عليه ومراقبته وادارته . ووافقت على انشاء وحدة تخطيط تابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا تضطلع بالمسؤوليات الموجزة في الفقرة ١٣ من تقرير اللجنة الاستشارية .

٢٨ - واختتم كلمته قائلا ان وحدة التفتيش المشتركة قد اوصت بوجوب استقدام خبراء خارجيين لتقديم المشورة بشأن تنفيذ مشاريع الانشاء سعيا وراء تحسين الاشراف والمراقبة الاداريين . وينبغي للخبراء المعنيين ان يكونوا مستقلين عن المهندسين المعماريين والمتعهدين . ونظرا لأهمية الأمر ، قد ترغب الأمانة العامة في التعليق على الآراء الواردة في الفقرتين ٢٥ و ٢٦ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . وقد يكون من المفيد التأكيد بأن نوع العقد الذى يتعين الدخول فيه سيكون في الحقيقة خاليا من نقاط الضعف التى حددتها وحدة التفتيش المشتركة .

٢٩ - السيد بيدرسون (كندا) : قال ان من المهم بوجه خاص تحسين التنسيق بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا والمقر ، ووضع تحديد واضح للمسؤولية عن ادارة المشروع. وينبغي ان يعمل وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والتنظيم والأمين العام المساعد للخدمات العامة كنقطة وصل .

٣٠ - وأضاف ان هذا المشروع بقدر ما يساعد افريقيا انما يمثل امتدادا للأمم المتحدة ككل . واستدرك قائلا ان لدى وفده تحفظات فيما يتعلق بحجم المشروع ، بالنظر الى احتياجات المنطقة الافريقية ، ويعتقد ان من الأرشد معالجة مسألة انشاء مركز مؤتمرات رئيسي كمسألة منفصلة .

٣١ - السيد غاريدو (الفلبين) : قال ان تعليقات الأمانة العامة طى التنسيق بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا والمقر من شأنها أن تكون مثار الاهتمام لأن لها صلة بمشاريع الأمم المتحدة الأخرى .

٣٢ - السيد امينوس (السويد) : قال ان وفده يتفق ومقترحات الانشاء الرامية الى تلبية حاجات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ذاتها ، ولكنه يشك في حكمة توفير غرف مؤتمرات أكثر مما تحتاجه اللجنة في الواقع ، بغية استيعاب مؤتمر ما هام للأمم المتحدة في اديس ابابا . وبالرغم من انه يمكن اقامة الحجة طى انه من الأرخص ، مادام يجرى الآن بناء مرافق جديدة ، ان تنشأ الآن مرافق كبيرة بدلا من انشائها فيما بعد ، الا ان هناك نتائج معينة تترتب طى ذلك المنطق وتستحق النظر فيها . فهذه أول مرة يفترض فيها انه ينبغي للجنة اقليمية ان تكون قادرة طى استضافة مؤتمر رئيسي بدون اللجوء الى أية مرافق في البلد المضيف . واذا ما تمت الموافقة طى المشروع برمته فستنفق الأمم المتحدة في الواقع ملايين الدولارات في سبيل توفير أماكن خالية في فرفتي مؤتمرات اثنتين . وسيتيح وجود هذه الأماكن حافزا لعقد مؤتمر كبير في اديس ابابا . وبانتهاء هذا المؤتمر تذهب الأماكن سدى ولا يستفاد منها حتى عقد المؤتمر الكبير الثاني . ومن المرجح ان تطلب لجان اقتصادية أخرى توسيع مرافقها هي ، وفي هذه الحالة قد يصبح لدى المنظمة قدر هائل من الأماكن الاضافية في حين ان ازدياد الحوافز لعقد مؤتمرات كبيرة خارج المراكز المقررة لذلك سيؤدى الى ارتفاع تكاليف خدمة المؤتمرات . وقال ان وفده ، من منطلق الوفاء بالمسؤولية المالية ، يتساءل عن استصواب توفير عامل توسع يتجاوز حاجات اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

٣٣ - السيد نايغارد (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان وفده يدرك الحاجة لمرافق اضافية للمؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ولكن المشروع المقترح مفرط وبالغ التكاليف . فعندما نظرت اللجنة في هذه المسألة لأول مرة كان المقترح توفير موارد مؤتمرات كافية للجنة الاقتصادية لافريقيا ، بينما الآن باتت المسألة مسألة توفير مرافق لمؤتمرات كبيرة مثل تلك القائمة من قبل في نيروبي ، وهذه مرافق لا تحتاج اللجنة الاقتصادية لافريقيا اليها . وان قبول هذا المقترح سينشئ سابقة لهذه المرافق في كل لجنة اقليمية . فقبل اتخاذ قرار بهذا الشأن ينبغي النظر في مشاريع اخرى مقترحة لافريقيا قد تكون أكثر نفعا . وختم كلمته قائلا بأن وفده يطلب لذلك ، بموجب المادة ١١٦ من النظام الداخلي ، تأجيل مناقشة هذه المسألة .

٣٤ - السيد فيزاهيني (اثيوبيا) : قال ان مسألة مرافق مؤتمرات جديدة قد امتدت أكثر مما ينبغي وان المطلوب اتخاذ قرار عاجل . وأضاف بأنه لا يرى أية صلة بالمشاريع الأخرى الجارى تنفيذها في افريقيا ولذلك يعارض اقتراح الولايات المتحدة .

٣٥ - السيد الصفتي (مصر) : تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ فقال انه يعارض ايضا اقتراح الولايات المتحدة . فالمسألة المعروضة على اللجنة لا تتصل بأية مسألة أخرى . فقد نظرت اللجنة من قبل في مزايا هذه المسألة ومعروض عليها الآن توصيات اللجنة الاستشارية . ولا توجد ضرورة للمزيد من التأخير .

٣٦ - السيد موري (المملكة المتحدة) : تثنى على اقتراح الولايات المتحدة وقال ان اللجنة الخامسة هي في وضع أفضل للحكم على الآثار المترتبة على المشروع ، الذى ينطوى على نفقات كبيرة من أموال الأمم المتحدة ، وذلك في ضوء المناقشات الجارية حاليا في لجان أخرى فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية في افريقيا . ولذلك فان من المستصوب تأجيل اتخاذ قرار لمدة تتراوح بين اسبوعين وأربعة أسابيع . وهذا لا يؤدى الى تأخير في اتخاذ اجراء بشأن هذا المشروع الذى من المقرر البدء به في عام ١٩٨٥ .

٣٧ - الرئيس : طرح الاقتراح للتصويت.

٣٨ - رفض الاقتراح بأغلبية ٧٣ صوتا مقابل ٢١ صوتا وامتناع عضوين عن التصويت.

٣٩ - السيد فوران (المراقب المالي) : قال ، في معرض ردّه على الأسئلة التي وجهها ممثل الفلبين ورئيس اللجنة الاستشارية ، أن نوع العقد المقترح ونظام ادارة المشروع والاشراف عليه قد صمّما من أجل تجنب أوجه الضعف التي حددتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ووحدة التفتيش المشتركة في برامج التشييد السابقة للأمم المتحدة . وأضاف ان الأمانة العامة تتفق اتفاقا تاما مع التوصيات الواردة في الفقرتين ٢٥ و ٢٦ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة ايجاد نقطة مركزية للتوجيه والرقابة العامين . وقال انه من الضرورى ، بغية كفالة توفير قدر كاف من التنسيق وتجنب الازدواجية ، أن يضطلع المقر بذلك الدور المركزى . وفي الوقت ذاته ، يمكن أن يتولى موظفو اللجنة الاقتصادية لافريقيا اختصاصات الادارة اليومية أثناء مرحلة التشييد . وفي هذا الصدد ، أعاد الى الأذهان أنه يوجد أيضا قيد النظر اقتراح بالتوسع في مرافق المؤتمرات باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ولذا فان توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بتوخي المرونة تكتسب أهمية من ناحيتين : يمكن تجميع الموارد عن طريق اتباع وسائل الميزنة المناسبة واجراء مشاورات من كثب مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لفائدة كل من المشروعين . واختتم كلمته قائلا انه يتعين مناقشة تدفق المسؤولية الاشرافية بالتفصيل مع الأمينين التنفيذيين للجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، ولكنه أضاف انه لا يتوقع وجود أية صعوبات في تحسين الاتصالات مع المقر.

٤٠ - الرئيس : اقترح ، بناء على توصيات اللجنة الاستشارية ، أن توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد المقرر التالي :

" ان الجمعية العامة ، بعد أن نظرت في تقريرى الأمين العام عن كفاية مرافق المؤتمرات للجنة الاقتصادية لافريقيا في أديس أبابا (A/C.5/38/82 و A/C.5/39/8) وتقرير اللجنة الاستشارية ذى الصلة (A/39/7/Add.2) ،

" (أ) توافق على توصيات وملاحظات اللجنة الاستشارية بصيغتها الواردة في تقريرها (A/39/7/Add.2) ؛

" (ب) تقبل مع التقدير العرض الكريم الآتي من حكومة اثيوبيا بتقديم نحو ٤٢٠٠ متر مربع من الأراضي المتاخمة مباشرة للموقع الحالي للجنة الاقتصادية لافريقيا مع ايلاء الاعتبار الواجب لتأكيد الحكومة أن جميع البضائع ستستورد دون فرض ضرائب جمركية أو ضرائب مبيعات؛

(الرئيس)

"(ج) توافق من حيث المبدأ على المشروع، بتكلفة تقديرية تبلغ ٧٣ ٥٠١ ٠٠٠ دولار (باستثناء تكلفة وحدة التخطيط التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا)؛

"(د) تقرر أن الاعتماد المقرر وقدره ٣ ١٢٠ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ بغية صياغة التصاميم المفصلة، ينبغي وضعه في حساب للتشييد وأن يرحل أي رصيد غير منفق الى حين تنفيذ المشروع؛

"(هـ) ترجو من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة تقارير مرحلية سنوية عن هذا المشروع".

٤١ - واقترح الرئيس كذلك أن توافق اللجنة الخامسة على الاعتمادات التالية في اطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥: ٣ ١٢٠ ٠٠٠ دولار تحت الباب ٣٢ ومبلغ ٩٥ ١٠٠ دولار تحت الباب ١٣ واعتماد قدره ١٦ ٣٠٠ دولار تحت الباب ٣١ (الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين)، تقابلها زيادة تحت باب الايرادات ١ (الايرادات الآتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين).

٤٢ - واختتم كلمته قائلا انه سيجرى تصويت مسجل على الاقتراح بناء على طلب من ممثل الولايات المتحدة.

٤٣ - السيد متجولي (ايطاليا): قال في معرض تعليله لتصويته قبل التصويت، ان اللجنة الخامسة، في الوقت الذي تدرك فيه ضرورة تحقيق أكبر قدر من الاعتدال والاقتصاد في المصروفات ينبغي عليها أيضا أن تدرك الفوائد التي ستعود من المجتمع الجديد. وأضاف ان الدراسة الدقيقة التي أجرتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية قد أوضحت أن المباني المبعثرة المتهدمة في أديس أبابا غير كافية لتلبية احتياجات اللجنة الاقتصادية لافريقيا التي ستزداد أهميتها بلا شك في غضون العقود التالية بوصفها أداة لتشجيع التنمية السلمية الاجتماعية - الاقتصادية للقارة الافريقية. واستدرك قائلا انه يود عند تصويته لصالح الاقتراح أن يؤكد ضرورة توفير رقابة فعالة على تنفيذ المشروع بغية كفالة انفاق الموارد انفاقا حكيما واعيا.

٤٤ - السيد الصفتي (مصر): أعاد الى الأذهان أن مجمع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ليس مشروعا جديدا. فقد كانت المسألة معروضة على اللجنة لفترة طويلة، وليس سرا أن بعض الوفود كانت تفضل اتباع الاقتراح الأصلي المقدم من الأمين العام فيما يتعلق بالمشروع. وأضاف ان مجموعة السبعة والسبعين قد اتهمت بأنه لا يتوفر لديها شعور بالمسؤولية المالية، ومع هذا فقد اشترك ممثلوها في المناقشات بروح من التعاون لا المجابهة. فهم، في الواقع، على استعداد لقبول الحل الوسط الذي قدمته اللجنة

(السيد الصفتي ، مصـــــر)

الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية. واختتم كلمته قائلا ان هذه الهيئة المكونة مـــن خبراء لا يمكن أن تتهم بعدم الشعور بالمسؤولية ، ولذا أعرب عن أمله في أن تتبـــع اللجنة توصيتها وتصوت مؤيدة الاقتراح .

٤٥ - السيد مونتي (الكاميرون) : شكر الأمانة العامة على الجهود التي تبذلها مـن أجل التعجيل بالنظر في المشروع الذى تأخر وقتا طويلا . وأضاف انه لا يوجد شك فـي أن اللجنة الاقتصادية لافريقيا في حاجة الى مرافق أفضل . كما أنه من الضرورى التخطيط للمستقبل ؛ ويلبي المشروع حاجة واضحة ، كما أن اللجنة الاستشارية لشـؤون الادارة والميزانية قد درست التكاليف بعناية. وتابع كلمته قائلا ان بعض الوفود قد احتجـت بأنه ينبغي تأجيل اتخاذ قرار لأن المشروع يرتبط ببنود قيد النظر في لجان اخرى. ولكن اذا اتبعت اللجنة الخامسة هذا النهج في كل مسألة فان مداولاتها سرعان ما تتوقف . وقال ان وفده سيصوت مؤيدا اقتراح الرئيس بدلا من أن يلح بطلب لاعادة النظر فـي التوصيات الأصلية المقدمة من الأمين العام وذلك بغية التوصل الى حل وسط معقـول يستند الى النتائج التي توصل اليها خبراء اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية.

٤٦ - السيد دى كليرك (بلجيكا) : قال ان وفده سيمتنع عن التصويت . ولئن يكن وفده قد أيد النتائج التي توصلت اليها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانيـة عموما ، فان لديه تحفظات شديدة على الاستخدام المزعوم لمرافق اللجنة الاقتصاديـة لافريقيا من أجل عقد مؤتمر كبير من مؤتمرات الامم المتحدة . واختتم كلمته قائلا ان تلـك الخطة لا تتسق مع الاستغلال الرشيد لموارد خدمة المؤتمرات القائمة وتشجع على خلـق اتجاهات داخل الأمم المتحدة تعمل على البعد عن المركز .

٤٧ - السيد غيزاهيني (اثيوبيا) : لاحظ أنه قد جرى التسليم عموما بالحاجة الـى مجمع جديد للجنة الاقتصادية لافريقيا . أما عن عامل التوسع ، الذى يمثل القضيـة الحقيقية في هذه المناقشة ، فقد أخذت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانيـة في الحسبان ضرورة الاقتصاد في النفقات والدعوة الى اقامة مرافق أصغر. وأضـاف أن اثيوبيا بوصفها البلد المضيف ، قد وافقت على تقديم ٤٠٠ ٤٢ متر مربع من الأراضـي للمجمع ويشكل هذا العرض ، مقترنا بالتنازلات المقدمة لجميع البضائع المستوردة ، اسهاما كبيرا أغفله بعض المتحدثين .

٤٨ - وتابع كلمته قائلا ان اللجنة الاقتصادية لافريقيا ذات أهمية فائقة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الافريقية ، وان العديد من المنظمات الاقليمية يعمل فـي اطارها . واختتم كلمته قائلا انه يجرى بذل الجهود لتكثيف التعاون الاقليمي ، وان توسيع اللجنة الاقتصادية لافريقيا يقصد منه تلبية الاحتياجات المقبلة . وحث اللجنة على عـدم تأخير تنفيذ المشروع لفترة أطول لأن المشروع لا يزال قيد النظر منذ سنوات عديدة .

٤٩ - السيد فونتين اورتيز (كوبا) : قال ان وفده سيصوت مؤيدا الاقتراح . وأضاف ان اللجنة الاقتصادية لافريقيا هيئة من هيئات الأمم المتحدة ، ومن غير المنطقي القول بأن المرافق الجديدة ستمثل ميزة لافريقيا وحدها . وأعرب عن أسفه للمحاولات التي تبذلها بعض الوفود لربط المشروع بغيره من أنشطة المنظمة الاخرى المتعلقة بتلك القارة ، ورفض النقد غير الصريح ومفاده أن المشروع يمثل نقلا غير مستصوب للموارد . واختتم كلمته قائلا ان وفده يفضل الاقتراح الأصلي المقدم من الأمين العام ، ولكنه على استعداد لقبول الحل الوسط المعقول الذى أوصت به اللجنة الاستشارية .

٥٠ - السيد بينهيرو - غيوماريس (البرازيل) : أعرب عن شكره لاثيوبيا لاستضافتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا لسنوات عديدة وعرضها تقديم الأراضي لبناء المجمع الجديد . وعبر عن اتفاقه مع ممثلي الكاميرون ومصر على أن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية قد أجرت دراسة جادة ودقيقة للمشروع ، وعبّر عن اعتقاده بأن التصويت تأييدا لاقتراح الرئيس هو في الواقع بيان عملي للمسؤولية المالية .

٥١ - السيد ريفرهال (النرويج) : قال ان وفده سيصوت مؤيدا الاقتراح . وقال انه يشاطر في الشكوك التي أعرب عنها ممثل السويد فيما يتعلق بعامل التوسع، وانه قلق بالمثل بشأن نتائج استحداث سابقة بادراج مثل هذا النص في مشروع اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

٥٢ - وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، اجرى تصويت مسجل على الاقتراح .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اسرائيل ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، ايطاليا ، باراغواى ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، رواندا ، زامبيا ، ساحل العاج ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سنغافورة ، سوازيلند ، السودان ، سيراليون ، شيلي ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فييت نام ، الكاميرون ، كوبا ، كوستاريكا ،

كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، مالي ، ماليزيا ، مصر ، المغـــــرب ، المكسيك ، ملديف ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، النمســـــا ، نيجيريا ، الهند ، هند وراس ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : اسبانيا ، استراليا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايرلنـــدا ، بلجيكا ، الدانمرك ، السويد ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، النرويـــــج ، نيوزيلندا ، اليابان .

٥٣ - أقر الاقتراح بأغلبية ٨٣ صوتا مقابل ٣ أصوات وامتناع ١٣ عضوا عن التصويت .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠